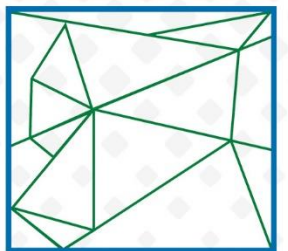


شمال سوريا: انفجار بابسقا يجدد المطالب بإبعاد "مخازن الأسلحة" عن الأعيان المدنية



15 يوليو/ تموز 2022

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice



شمال سوريا: انفجار بابسقا يجدد المطالب بإبعاد "مخازن الأسلحة" عن الأعيان المدنية

أدى انفجار وقع بريف إدلب الشمالي بتاريخ 1 حزيران/يونيو 2022 إلى مقتل وإصابة العديد من المدنيين وإجلاء سكان 12 مخيماً نتيجة تطاير شظايا الصواريخ التي كانت مخزنة في مستودع تابع لفصيل "فيلق الشام"

بتاريخ 1 حزيران/يونيو 2022، وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف ليلاً، وقع انفجار هائل في قاعدة عسكرية/مستودع أسلحة لفصيل "فيلق الشام" التابع للجيش الوطني السوري المعارض في بلدة [بابسقا](#) بريف إدلب الشمالي، وعلى [مقربة](#) من الشريط الحدودي مع تركيا من جهة [معبّر](#) "باب الهوى".

أدى هذا [الانفجار](#) لمقتل طفلة من ذوي الاحتياجات الخاصة ورجل من عناصر الفصيل، إضافة لإصابة مدنيين اثنين بجروح، وفق ما أعلنت عنه [منظمة الدفاع المدني السوري](#)، حيث استمرت الانفجارات أكثر من ساعتين متواصلتين.

إضافة إلى ذلك، تسبب الانفجار بتضرر عشرات من الخيم ضمن عدة مخيمات للنازحين في محيط المستودع، ما دفع فرق الدفاع المدني إلى إجلاء سكان 12 مخيماً في المنطقة على الأقل نتيجة تطاير شظايا الصواريخ والمتفجرات والذخائر التي كانت مخزّنة في المستودع.

وفي الوقت الذي قالت فيه مصادر إعلامية، أنّ الانفجار وقع بسبب هجوم لطائرة مسيرة بدون طيار، قالت مصادر خاصة لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ السبب الأساسي والحقيقي للانفجار يعود إلى طريقة التخزين العشوائي للأسلحة والذخائر في ذلك المستودع الذي يقع تماماً بالقرب من تجمع لمخيمات النازحين داخلياً.

هذه ليست المرة الأولى التي تشهد فيها محافظة إدلب انفجارات لأسباب مشابهة، وهذه المنطقة تحديداً. إذ سبق أن وقعت انفجارات هائلة لمستودعات ذخيرة وأسلحة وورشات صناعة متفجرات وعبوات ناسفة كانت موجودة ضمن أبنية سكنية وأودت بحياة عشرات المدنيين.

ولعلّ [انفجار مستودع](#) للأسلحة في منطقة باب الهوى في 12 آب/أغسطس 2018، لأحد الأشخاص المرتبطين بهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة/تنظيم القاعدة)، هو الأكبر من نوعه حيث أدى لمقتل 67 قتيلاً، بينهم 16 طفلاً ونساء، وإصابة أكثر من 70 شخصاً وانهايار عدة مباني.

تعتمد العديد من فصائل المعارضة السورية المسلحة على اتخاذ مباني ضمن الأحياء المدنية كمقرات عسكرية، وأيضاً كمستودعات لتخزين الأسلحة الثقيلة والمتفجرات، وأحياناً بالقرب المخيمات التي تعج بمئات آلاف النازحين داخلياً في شمال غرب سوريا، وذلك في محاولة منها لإخفاء مواقع تلك المستودعات وتجنّبها التعرض للقصف وجعلها أهدافاً غير مكشوفة، وذلك دون اتخاذ أي إجراءات أو وسائل حماية تضمن سلامة السكان الذين يقطنون في محيط مستودعات الأسلحة. على أنّه ولأسباب لها علاقة بعمليات النزوح الواسعة التي شهدتها مناطق شمال غرب سوريا، فقد أدى توسع مخيمات النازحين إلى الاقتراب من مخازن الأسلحة والقواعد العسكرية مثل حالة الحادثة الواردة في هذا التقرير.

1. تفاصيل انفجار 1 حزيران/يونيو 2022:

تقع القاعدة العسكرية/مستودع الذخيرة الذي انفجر في بلدة بابسقا على الشريط الحدودي مع تركيا، حيث يعتبر هذا المكان من "المناطق الآمنة" بسبب قربه من الحدود التركية السورية، وتضم المنطقة التي وقع فيها الانفجار أحد المركزيات (المقرات) الرئيسية لقيادة فيلق الشام. قال أحد النشطاء المحليين لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذه الصدد ما يلي:

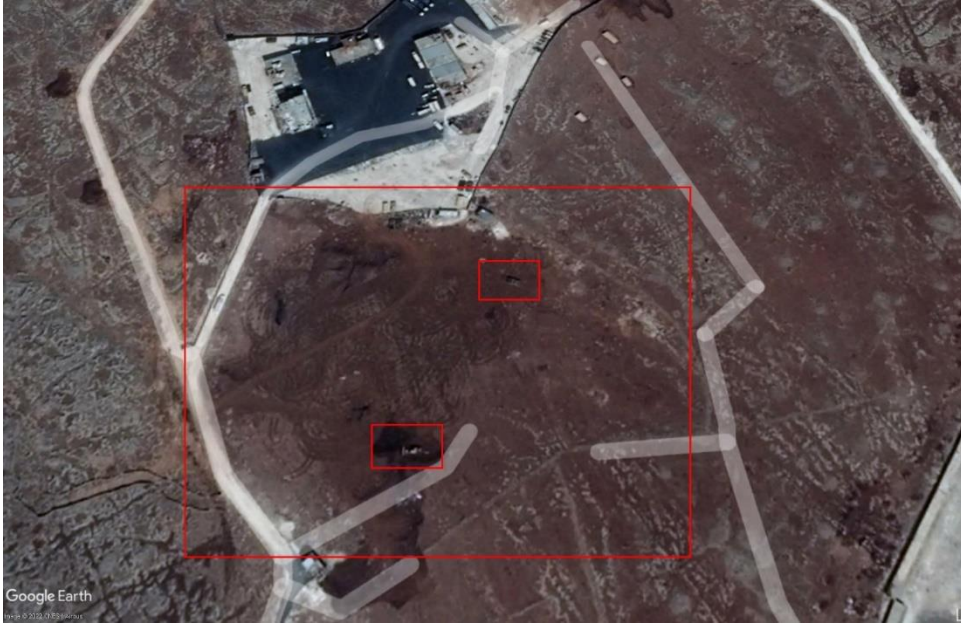
"البناء الذي وقع فيه الانفجار هو بناء قديم، قام فصيل فيلق الشام عام 2017 بإعادة ترميمه وتمّ تحويله لمقر قيادة مركزي، وفي عام 2018 وبسبب ازدياد أعداد النازحين على الشريط الحدودي فقد جرى توسعة المخيمات ووصلت للقرب من المكان الذي حدث فيه الانفجار، ويضم الموقع الذي وقع فيه التفجير عدة هنكارات منها للعناصر وللقيادة ومنها مخصص للأسلحة، والمستودع الذي انفجر كان مخصصاً لتخزين الأسلحة الثقيلة مثل صواريخ الغراد وقذائف الهاون والدبابات."

بعد أخذ شهادة المصدر المحلي المطلع على حيثيات الانفجار، راجعت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" صور الأقمار الاصطناعية للمكان، وتوصلت للنتائج التالية:

1. حتى شهر حزيران/يونيو 2016، كان المكان الذي تم استخدامه لاحقاً كقاعدة عسكرية/مستودع أسلحة، أرضاً فارغة، مع وجود بعض الأبنية في محيطه.



2. أظهرت صور الأقمار الاصطناعية الملتقطة في شهر آب/أغسطس 2017، لقطعة الأرض تلك، نشاطاً عسكرياً في المكان، وعدد من الآليات العسكرية.



3. أظهرت صور الأقمار الاصطناعية الملتقطة خلال شهر نيسان/أبريل 2018، استمرار النشاط العسكري، وبناء بعض الأبنية في المكان ذاته، بالإضافة إلى بناء مخيمات للنازحين في إحدى الأبنية المجاورة لتلك القاعدة العسكرية.



4. في آذار/مارس 2020، أظهرت صور الأقمار الاصطناعية بناء مخيمات للنازحين بشكل ملاصق للقاعدة العسكرية، مع استمرار النشاط العسكري في المكان من خلال تواجد آليات عسكرية فيه.



5. أظهرت صور الأقمار الاصطناعية الملتقطة خلال شهر آب/أغسطس 2020، تزايداً ملحوظاً في عدد المخيمات التي تمّ بناؤها بشكل ملاصق للقاعدة العسكرية/مخزن الأسلحة.



قال مصدر عسكري في فصيل "فيلق الشام" في حديثه مع "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" حول حادثة الانفجار ما يلي:

"يضم مكان الانفجار عدة مكاتب للفصيل ومخازن أسلحة ويعتبر من أحد النقاط الرئيسية لقيادة الفيلق، وتمّ اتخاذ قرار إنشائه في بابسقا كنقطة آمنة لإدارة الفصيل وتخزين السلاح، وبحسب معلوماتي فإن الانفجار حدث نتيجة تخزين أسلحة محلية الصنع من ألغام وصواريخ فيل وقذائف جهنم مع أسلحة روسية، وإن الأسلحة محلية الصنع خطيرة جداً خصوصاً إذا قاموا بتخزينها فترة طويلة لعدة وجود خبرات في إدارة عملية التخزين."

وأضاف المصدر:

"الانفجار كان عنيفاً للغاية حيث وصل صداه لمناطق بعيدة شمالي سوريا، وكان أكبر تهديد فيه هي صواريخ الغراد التي يصل مداها لـ 20 أو 40 كم، حيث تطايرت لمسافات بعيدة جداً."

وعن الأضرار التي حصلت نتيجة انفجار المستودع ذكرت منظمة الدفاع المدني السوري أنها قامت بإجلاء سكان أكثر من 12 مخيماً في محيط المنطقة بسبب تطاير الشظايا والذخيرة باتجاه المخيمات.

بينما ذكرت [منظمة منسقو استجابة سوريا](#) أن الانفجار أدى لتضرر أكثر من 17 مخيماً نتيجة تساقط الشظايا على العديد من الخيام الموجودة في المنطقة، واحتراق أكثر من 19 خيمة ومسكن مؤقت ضمن تلك المخيمات، وسقوط ضحايا وإصابات بين المدنيين، إضافة إلى نزوح أكثر من 3500 شخص.

وذكرت المنظمة أيضاً أن المنطقة تحتاج إلى عدة أشهر لإزالة المخلفات الحربية، حيث تحتاج إلى مسح شامل لإزالة الذخائر غير المنفجرة ونقل العوائل إل مناطق آمنة نسبياً.

2. مطالب محلية لإزالة مستودعات الأسلحة:

إن وجود مستودعات الذخيرة والمواقع العسكرية بالقرب من المناطق المأهولة بالمدنيين و/أو النازحين يعرضها للخطر، سواء لاحتماية تعرضها لقصف من قبل أطراف النزاع الأخرى، أو لخطر وقوع انفجار على غرار ما حدث في هذه الحالة، كما تسبب هذا الانفجار بحالة من الرعب بين تجمعات المدنيين على الشريط الحدودي حيث يكثر وجود مقرات للفصائل والمستودعات في المنطقة، وناشد [منسقو استجابة سوريا](#) في بيان لها بتاريخ 2 حزيران/يونيو 2022، فصائل المعارضة المسلحة بضرورة إبعاد وإزالة المواقع العسكرية عن المواقع المأهولة والتجمعات السكنية لما تمثله من خطر كبير على سلامة الأهالي. لكن الفصائل العسكرية غير جادة في اتخاذ خطوة مثل هذه بحسب ما أفاد القيادي في فيلق الشام، والذي أضاف معلقاً على الأمر:

"لطالما كان هناك نقاش حول ضرورة عدم تخزين السلاح المحلي الصنع في بين التجمعات السكنية لما يشكل من خطورة ولكن بالنهاية لم يأخذ هذا النقاش على محمل الجد حتى وقعت الكارثة ونرجو بالأيام القادمة إيجاد حل لباقي المستودعات سواء بإبعادها عن المدنيين أو تسليم ملف تخزين الأسلحة لأشخاص لديهم خبرة في هذا المجال وتخصيص ميزانية لتجهيز مستودعات آمنة، ولا ننكر أن هذه السلسلة من الانفجارات سببت رعباً كبيراً للأهالي وأصبحوا يخشون وجودنا بين منازلهم ومخيماتهم."

تؤكد "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أن هذا المطلب له أساسه القانوني، والذي يجب على جميع الأطراف خلال النزاع المسلح الالتزام به.

إن مبدئي التمييز والاحتياط في القانون الدولي الإنساني يفرضان على جميع الأطراف جملة من الإجراءات التي تضمن الحد الأقصى من حماية المدنيين. يجب على الأطراف المنخرطة في النزاع ألا تضع أو تنشئ أية مواقع أو أهداف عسكرية بالقرب من الأعيان المدنية وأماكن سكن المدنيين.

إن مستودعات السلاح والذخيرة هي أهداف عسكرية مشروعة بطبيعتها، وبالتالي فإن وضعها في أو قرب الأماكن المدنية يعرض المدنيين لخطر فادح في حال تم استهدافها - وهو أمر مشروع وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

يجب على أطراف النزاع أيضاً أن تتخذ كافة الاحتياطات الممكنة لتجنب المدنيين أي معاناة لا مبرر لها، وبالتالي فإن مستودعات السلاح والذخيرة - عدا عن كونها أهدافاً عسكرية مشروعة قابلة للاستهداف - فهي تشكل طبيعتها خطراً ذاتياً نتيجة أي خطأ بشري أو تقني، وهو ما حصل تماماً في حالة بلدة بابسقا.

يقع واجب الالتزام بمبدئي التمييز والاحتياط ليس فقط على الطرف المهاجم/العدو، إنما على الطرف المدافع/الذي يقع عليه الهجوم. ويفترض هذين المبدئين أن يقوم جميع الأطراف بالتمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية بكل الأحوال وفي كل الأوقات، وهي [قاعدة عرفية](#) ملزمة بغض النظر عن طبيعة النزاع أو أحكام القانون الدولي التعاقدية النافذة. علاوة على ذلك، إذا كان وضع هذه المواقع أو الأهداف العسكرية في الأماكن المدنية بقصد التظاهر بوضع مدني يكسبها الحماية القانونية الممنوحة للأعيان المدنية، فقد ترقى هذه الممارسة لتكون غدرًا، وهي ممارسة محظورة كأحد [قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي](#).

وحيث أن الموقع العسكري المذكور كان قائماً وتمّ التوسع في مخيمات النازحين تجاهه وحوله، فهذا لا يلغي بأي حال من الأحوال المسؤولية الواقعة على "فيلق الشام" في اتخاذ الاحتياطات اللازمة بخصوص إقامة الأهداف العسكرية خارج المناطق المكتظة بالسكان. بل على العكس، يتضاعف هذا الواجب لأن عبء الحماية يقع على عاتق أطراف النزاع وليس على عاتق المدنيين.

لذلك، تنص الفقرة الأولى من المادة 58 من البروتوكول الإضافي الأول، التي تعتبر [قاعدة عرفية](#) نافذة خلال أي نوع من النزاعات، على واجب أطراف النزاع بنقل/إخلاء السكان المدنيين من المناطق التي يزداد فيها خطر التعرض لهجمات عسكرية، شرط أن يتم الالتزام بالشروط الإنسانية والقانونية لهذا الإخلاء كما هي مفصلة في [المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي](#).

فلو فرضنا أن هناك ضرورة عسكرية ملحة للإبقاء على هذا الموقع العسكري في ظل توسع مخيمات النازحين وامتدادها لجوارها، يقع على عاتق فيلق الشام واجب إخلاء هؤلاء المدنيين إنفاذاً لواجبه في تحقيق الحماية القصوى لهم، ولا يجوز لهذه المجموعة التذرع بارتكاب جهات أخرى - كتلك القائمة على تمدد تلك المخيمات - خطأً أو تجاوزاً كي تتغاضى عن واجب الإخلاء أو نقل القاعدة العسكرية. ويرتبط هذا الواجب [بقاعدة عرفية أخرى](#) ملزمة على جميع أطراف النزاع المسلح والتي تنص على واجب اتخاذ كافة التدابير الممكنة، في حال النزوح، حتى يتسنى استقبال السكان المدنيين في ظروف آمان مرضية. ونظراً لسيطرة فيلق الشام على المنطقة موضوع التقرير، فهو يتحمل في الأساس مسؤولية ألا يتم استقبال هؤلاء النازحين في ظروف لا تضمن لهم الأمان في ظل وجود قاعدة عسكرية ومخازن للأسلحة والذخائر، وعليه كان من المفترض - طالما ان الموقع العسكري موجود

أصلاً – أن يقوم فيلق الشام إما بنقل هذا الموقع العسكري بعيداً عن نطاق تواجد وتمدد مخيمات النازحين، أو – في حال استحالة ذلك – ألا يسمح بإنشائها وتمددتها وأن يعمل على تأمين مواقع أخرى آمنة كبديل لتلك المخيمات.

وفي سياق قانوني مرتبط بهذه الحالة، وحيث أن تركيا هي دولة الاحتلال في المنطقة، تتضاعف مسؤوليتها في تأمين تلك الحماية في سياق حماية مصالح السكان حيث يكون إخلاؤهم سبيلاً لذلك حسب المعنى الوارد في المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. وفي الحقيقة فإن قوة الاحتلال عليها واجب إخلاء هؤلاء السكان عندما تتطلب سلامتهم وأمنهم ذلك. وعلى الجانب الآخر، أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في [تعليقها](#) على الفقرة الثانية من المادة 58 من البروتوكول الإضافي الأول – تعتبر قاعدة عرفية – على الصلة الوثيقة لهذه المادة بواجب قوة الاحتلال بعدم إهمال مصير سكان المناطق المحتلة على حساب حماية قواتها ومصالحها. ويقع على دولة الاحتلال واجب ألا يتم استخدام الأشخاص المحميين كدروع لمناطق أو نقاط معينة من العمليات العسكرية، وذلك ربطاً بواجباتها أيضاً وفقاً للمادة 28 من اتفاقية جنيف الرابعة والفقرة السابعة من المادة 51 من البروتوكول الإضافي الأول حول حماية السكان المدنيين. وبناءً على ذلك، كان على تركيا كدولة الاحتلال في المقام الأول أن تتخذ الإجراءات الواجبة قبل تمدد مخيمات النزوح إما بالأمر بنقل القاعدة العسكرية التابعة لفيلق الشام باعتباره أحد مكونات الجيش الوطني السوري الخاضع للسيطرة التركية، أو أن تفرض على القائمين على مخيمات النازحين تدابير بديلة تمنع اقتراب تلك المخيمات من المواقع العسكرية وتأمين البدائل المناسبة لها مع مراعاة الشروط الإنسانية والقانونية.



صورة رقم (6) - اللحظات الأولى للتفجير - المصدر.



صورة رقم (7) - استجابة عناصر من الدفاع المدني السوري للانفجار. [المصدر](#).



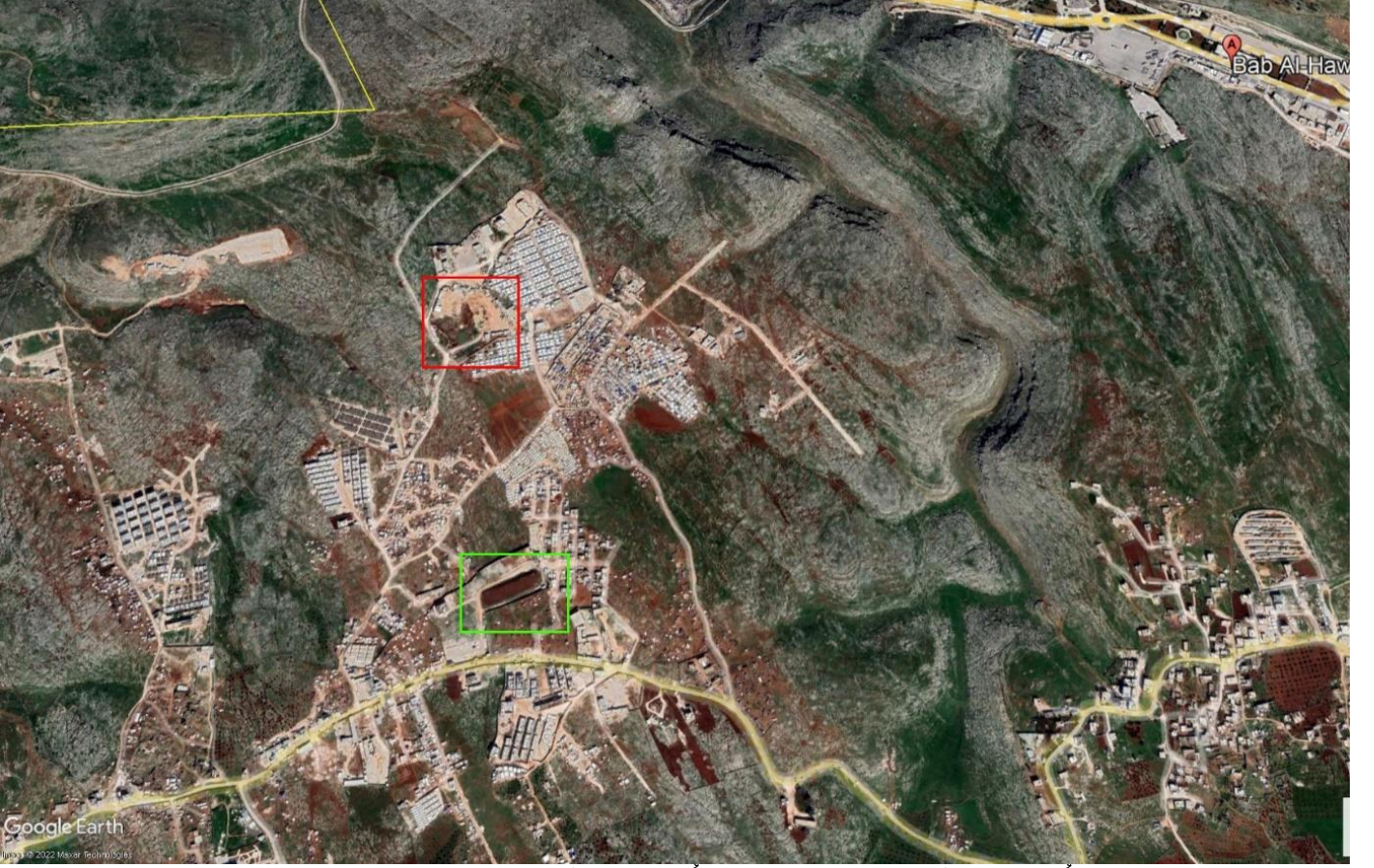
صورة رقم (8) - صورة مأخوذة في اليوم التالي للهجوم، 2 حزيران/يونيو 2022. [المصدر](#).



صورة رقم (9) - ربط الصور الحية السابقة مع صورة مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية، مأخوذة في شهر أيار/مايو 2021.



صورة رقم (10) - نُشرت هذه الصورة في برنامج تلفزيوني على قناة سورية محلية على أنها تُظهر المكان الجغرافي لمخازن الأسلحة. بعد التحقق تبين "لسوريون" أن الموقع الحقيقي للانفجار يقع على شمال الموقع المحدد في هذه الصورة/البرنامج.



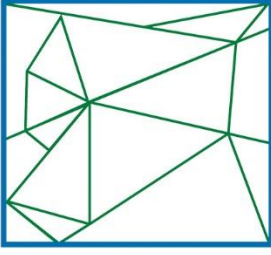
صورة رقم (11) - يظهر المربع الأحمر، موقع الانفجار، بينما يظهر المربع الأخضر الموقع المحدد من قبل الجهة الإعلامية المحلية.



صورة رقم (12) - صور مأخوذة بواسطة الأقطار الاصطناعية، توثيق النشاط العسكري في مكان الانفجار.



صورة رقم (13) - صور مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية تُظهر درجة قرب مكان الانفجار من الحدود التركية السورية ومعبّر باب الهوى الحدودي.



من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تم تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.



WWW.STJ-SY.ORG



STJ_SYRIA_ENG



EDITOR@STJ-SY.ORG